تعريف ابن مالك للكلمة عند النحويِّين
(نقد وتحليل) مع تحقيق رسالة شرح تعريف الكلمة لمحمَّد بن عبد الوهاب الهمدانيّ (المتوفَّى ١٣٠٣هـ)

أ.م.د. لمى عبد القادر خنياب
جامعة القادسيَّة/كليَّة الآداب

Ibn Malik's Definition of Word According to Grammarians (Criticism and Analysis) with A Palaeography of the Treatise (Sharh Taerif Al-kalimah) by Muhammad ibn Abd Al-Wahhab Al-Hamdani (d.1303 A.H)

Asst. Prof. Dr. Lama Abd al-Qadir Khanyab
Al-Qadisiyah University/College of Arts

ملخَّص

ينشطر هذا البحث إلى شطرَين:

الأوَّل: يبحث في نظر النُّحاة للحدود والتعريفات، ويُلقي الضوء على جانب من جوانب تطوُّر الحدود عند النُّحاة العرب، في ضوء تتبُّع تعريف الكلمة وتطوُّره، الذي كشف عن مناهج النُّحاة في التعاطي معه، فمِن إهماله عند سيبويه، حتَّى ظهوره عند الزمخشريّ، ثمَّ بلوغه درجة من التطوُّر عند ابن مالك، حتَّى نصل مرحلة نقد الحدود والتعريفات عند أبي حيَّان، وشرَّاح المتون بعامَّة.

أمَّا الشطر الثاني: فيقدِّم مصداقًا لاشتغال النحاة بالحدود، والتصنيف بها، وأريد به رسالة الشيخ محمَّد بن عبد الوهاب الهمدانيّ، الموسومة بـ(شرح تعريف الكلمة)، التي يقصر الشيخ الحديث فيها على تعريف ابن مالك للكلمة، وما أُثير فيه من نقد ومؤاخذات.

وقد بسطت في مقدِّمة التحقيق المنهج المتَّبع في تحقيق هذه الرسالة.

Abstract

This research is divided into two parts:

The first: examines the grammarians' view of boundaries and definitions and sheds light on one aspect of the development of boundaries among Arab grammarians by tracing the definition of the word and its development, which revealed the grammarians' methods in dealing with it, from its neglect by Sibawayh until its appearance by Al-Zamakhshari, then its reaching a degree of development by Ibn Malik until we reach the stage of criticism of boundaries and definitions by Abu Hayyan and commentators of texts in general.

The second part of the study provides evidence of grammarians' preoccupation with definitions and classifications. This is based on Sheikh Muhammad ibn Abd al-Wahhab al-Hamdani's treatise entitled "(sharh taerif Al-kalimah)," in which he confines his discussion to Ibn Malik's definition of the word and the criticisms and objections raised about it.

In the introduction to the study, I have explained the methodology followed in this treatise.

المقدِّمة

الحمدُ للهِ حمدًا لا انقطاع له أبدًا، والصلاة والسلام على نبيِّ الهدى أبي القاسم محمَّد المصطفى، وآله وصحبه العروة الوثقى. وبعد..

ينشطر هذا البحث إلى شطرَين: **الأوَّل**: يبحث في نظر النُّحاة للحدود والتعريفات، ويُلقي الضوء على جانب من جوانب تطوُّر الحدود عند النُّحاة العرب، في ضوء تتبُّع تعريف الكلمة وتطوُّره، الذي كشف عن مناهج النُّحاة في التعاطي معه، فمِن إهماله عند سيبويه، حتَّى ظهوره عند الزمخشريّ، ثمَّ بلوغه درجة من التطوُّر عند ابن مالك، حتَّى نصل مرحلة نقد الحدود والتعريفات عند أبي حيَّان، وشرَّاح المتون بعامَّة.

أمَّا الشطر الثاني: فيقدِّم مصداقًا لاشتغال النحاة بالحدود، والتصنيف بها، وأريد به رسالة الشيخ محمَّد بن عبد الوهاب الهمدانيّ، الموسومة بـ(شرح تعريف الكلمة)، التي يقصر الشيخ الحديث فيها على تعريف ابن مالك للكلمة، وما أُثير فيه من نقد ومؤاخذات.

وقد بسطت في مقدِّمة التحقيق المنهج المتَّبع في تحقيق هذه الرسالة.

لذا ارتأيت أن يكون عنوان هذا البحث جامعًا بين شطرَيه، فكان (تعريف ابن مالك للكلمة في أنظار النُّحاة (نقد وتحليل) مع تحقيق رسالة شرح تعريف الكلمة لمحمَّد بن عبد الوهاب الهمدانيّ (المتوفَّى ١٣٠٣هـ).

والله الموفِّق.

توطئة

إنَّ التعريف بمصطلحٍ ما، يُراد به الكشف عنه وبيانه؛ لأجل تقريبه من الأذهان، وهكذا كانت حدود الأوَّلين من النُّحاة تتَّسم بالسهولة، بل في غالبها حدود وصفيَّة تمثيليَّة، ومن قبيل ذلك حدود سيبويه للاسم والحرف وغيرها[1]، لكنَّ الأمر مالَ إلى التعقيد، إذ أُخضعت الحدود النحويَّة للمنهج المنطقيّ، فالتعريف في المنطق: «أن تحمل على الشيء بما يفيد تصوُّره، إمَّا بكُنهه، أو بوجهٍ يمتاز عن جميع ما عداه. ولا بدَّ أن يكون التعريف مشتملًا على أمرٍ يخصُّ المعرَّف ويساويه، فإذا كان الأمر ذاتيًّا سُمِّي فصلًا، وإذا كان عرضيًّا سُمِّي خاصَّة، فإذا عُرف الشيء بالفصل سُمِّي حدًّا، وإذا عُرف بالخاصَّة سُمِّي رسمًا. ويتألَّف الحدُّ من الجنس والفصل؛ ولهذا يكون جامعًا بذِكر الجنس، مانعًا بذِكر الفصل»[2].

وسعى النُّحاة إلى اجتلاب فكرة التعريفات والحدود للدرس النحويّ، فلم يغادروا مصطلحًا نحويًّا من دون أن يضعوا له حدًّا جامعًا مانعًا، ولاسيما المتأخِّرون منهم، فضلًا عن نقدهم لحدود بعضهم بلحاظ المقاييس المنطقيَّة نفسها، فأخذ الجدلُ يحتدم بينهم في الحدود؛ لخروجهم عن أوضاع النُّحاة، الأمر الذي جعل النحو العربيّ صَعب المتناول، عَسِير التحصيل على متعلِّميه، ولاسيما الناشئة منهم، وبهذا يكون التعريف قد شهد انحرافًا عن الهدف الذي وُضِع لأجله أصلًا، فبعد أن كان أداةَ تقريبٍ وتوضيحٍ،

(١) ينظر: الفكر النحويّ عند العرب أصوله ومناهجه: ٣٤٠.

(٢) قضايا نحويَّة: ١١٩.

صـار رافـدًا مـن روافد التعسـير في الـدرس النحويّ، وخـير مثال على ذلـك هو حدُّ الكلمة الذي لا يتجاوز سَـطرَين عند ابن مالك، لكنَّه أثار كمًّا من الجدل أرهق الباحث النحويّ.

المطلب الأوَّل

في تعريف الكلمة

لم يلتفت النُّحاة المتقدِّمون لتعريف الكلمة، ولم يعيروه أهميَّة، بل شرعوا في أوَّل مصنَّفاتهم بذِكر أقسام الكلمة، وغضُّوا الطَّرف عن تعريف الكلمة نفسها، قال سيبويه (١٨٠هـ): «هذا باب علم الكلم من العربيَّة، فالكلم: اسم، وفعل، وحرف، جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل»[١]، ودرج النُّحاة من بعده على ذلك[٢].

ويظهر تعريف الكلمة ابتداءً عند الزمخشريّ (٥٣٨هـ) في مفصَّلِه بقوله: «الكلمة هي اللفظة الدالَّة على معنى مفرد بالوضع، وهي جنس تحته أنواع: الاسم، والفعل، والحرف»[٣]. وإلى مثله ذهب النُّحاة من بعده[٤]، ويأخذ التعريف بالتوسُّع والتعقيد على يد ابن مالك (٦٧٢هـ)، إذ قال: «الكلمةُ لفظٌ مستقلٌّ دالٌّ بالوضع تحقيقًا أو تقديرًا، أو منويٌّ معه كذلك، وهي اسم وفعل وحرف»[٥].

ويزداد الأمر توسعًا وتعقيدًا حين يشرع ابن مالك بشرح تعريفه هذا، ويأخذ النُّحاة بعده بنقد هذا التعريف، ولاسيما شرَّاح التسهيل.

(١) كتاب سيبويه: ١/ ١٢.
(٢) ينظر: المقتضب: ١/ ١٤١، واللمع في العربيَّة: ١٥، والجمل (للجرجانيّ): ٥، وغيرها.
(٣) المفصَّل في العربيَّة: ٦.
(٤) ينظر: الفصول الخمسون: ١٤٩، والكافية في النحو: ٦-٧، وغيرها.
(٥) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: ٣.

وسيعمل البحث على عرض شرح ابن مالك لهذا التعريف، وما وُجِّه إليه من نقدٍ على النحو الآتي:

١. اللفظ/ اللفظة:

قال ابن مالك: «فتصديره باللفظ مخرج للخطِّ ونحوه، ممَّا هو كاللفظ في تأدية المعنى، واللفظ أولى بالذِّكر من اللفظة؛ لأنَّ اللفظ يقع على كلِّ ملفوظٍ، حرفًا كان أو أكثر، وحقُّ اللفظة ألَّا تقع إلَّا على حرفٍ واحدٍ؛ لأنَّ نسبتها من اللفظ نسبة الضربة من الضرب؛ ولأنَّ إطلاق اللفظ على الكلمة إنَّما هو من باب إطلاق المصدر على المفعول به، كقولهم للمخلوق: خلق، وللمنسوج: نسج، والمعهود في هذا استعمال المصدر غير المحدَّد بالتاء، ولذلك قلَّما يوجد في عبارة المتقدِّمين لفظة»[(١)].

وفي هذا النصِّ يوجِّه ابن مالك نقدًا لتعريف الزمخشريّ[(٢)] ومَن تبعه من النُّحاة، في تعريف الكلمة بأنَّها (لفظة) بدلًا من (لفظ)؛ لما يتضمَّنه استعمال (لفظ) من معنى الإطلاق على كلِّ ملفوظ، في مقابل محدوديَّة استعمال (لفظة).

يبدو أنَّ هذا النقد لاقى قبولًا من لدن الشرَّاح، بسكوتهم عن هذا التوجيه، الأمر الذي يشي بقبولهم له، فضلًا عن تصريح أبي حيَّان بتفضيله استعمال (اللفظ) على (اللفظة) في التعريف، بقوله: «الضَّرب واللفظ ونحوهما مصادر صالحة للقليل والكثير؛ لأنَّها أسماء أجناس؛ فيدل ضَرْب على مطلق الضَّرب، ولذلك يقول مَنْ ضرب مرَّة واحدة: ضربتُ ضربًا، فيصدق على المرَّة الواحدة لفظ ضَرْب، فإذا أردت التنصيص على المرَّة الواحدة قلت: ضَرْبة بالتاء الدالَّة على الإفراد نصًّا، ولو كان ضَرْب

(١) شرح التسهيل (ابن مالك): ١/ ٤.

(٢) إذ قال الزمخشريّ: «الكلمة هي اللفظة الدالَّة على معنى مفرد بالوضع». المفصَّل في العربيَّة: ٦.

أو لفظ جمعًا، وأقلُّ ما يقع عليه ثلاثة، لامتنع أن يقول مَن ضرب مرَّة واحدة: ضربتُ ضربًا؛ للتناقض، وإنَّما يقال ذلك فيما ليس بمصدر، نحو كلمة وكلم، ولَبِنة ولَبِن، ونَخْلة ونخْل»[1].

٢. اللفظ/ القول:

قال ابن مالك: «الكلمةُ لفظٌ مستقلٌ»[2]، «والمراد ههنا بالمستقل ما ليس بعض اسم كـ: ياء زيد، وتاء مسلمة، ولا بعض فعل كـ: همزة أعلم، وألف ضارب، فإنَّ كلَّ واحد من هذه المذكورات لفظٌ دالٌّ بالوضع، وليس بكلمة؛ لكونه غير مستقل»[3].

وذهب أبو حيَّان إلى أنَّ ابن مالك أخفق في استعماله (لفظ) بدلًا من (قول)، وكان الأولى أن يقول: الكلمة قول، فهذا يُغنيه عن قوله: (مستقل)، وإليك نصُّ كلامه: «واحتيج إلى أن يحترز بـ(مستقل) من بعض اسم، وبعض فعل؛ لأنَّه أخذ جنسًا بعيدًا، وهو اللفظ، فلو أخذ أقرب منه -وهو القول- لم يحتج إلى التحرُّز بقوله: (مستقل)؛ لأنَّ بعض اسم وبعض فعل لا يقال له: (قول)»[4]. ولم يفارق المراديّ (٧٤٩هـ) شيخه أبا حيَّان في أنَّ القول أخصُّ من اللفظ، فاللفظ يقع على المهمل والمستعمل، على حين أنَّ القول لا يتناول المهمل[5]، وهو ما اختاره ابن هشام في حدِّه للكلمة، إذ قال: «الكلمة قول مفرد، وهي: اسم، وفعل، وحرف»[6].

(١) التذييل والتكميل في شرح التسهيل: ١/ ١٧.
(٢) تسهيل الفوائد: ٣.
(٣) شرح التسهيل (ابن مالك): ١/ ٤.
(٤) التذييل والتكميل في شرح التسهيل: ١/ ١٨.
(٥) شرح التسهيل (للمراديّ): ٦٥.
(٦) شرح قطر الندى وبلّ الصدى: ٢٧، ٢٨.

وردَّ هـذا الرأي ناظر الجيش (٧٧٨هـ) بقوله: «الإتيان باللفـظ أولى؛ لأنَّ القول يُطلَـق على الرأي والاعتقاد مجازًا، وغلب حتَّى صار كأنَّه حقيقة، فرفض ذِكره في الحدِّ؛ لئلَّا يوهم دخول غير المراد فيه، وعدل إلى الجنس البعيد لعدم الإيهام»[(١)].

وظاهرٌ ما في هذه الآراء من تعسُّفٍ وإيغال.

٣. معنى (مستقل):

كشـف ابن مالك عن مراده بالمسـتقل بأنَّه «ما ليس بعض اسـم كـ: ياء زيد، وتاء مسلمة، ولا بعض فعل كهمزة أعلم، وألف ضارب، فإنَّ كلَّ واحد من هذه المذكورات لفظٌ دالٌّ بالوضع، وليس بكلمة؛ لكونه غير مستقل»[(٢)].

أي إنَّ (المسـتقل) عند ابن مالك (بعض الاسـم وبعض الحرف)، وهو ما دفع ناظر الجيش إلى القول بزيادة قيد الاستقلال، وعدم حاجة التعريف له، بقوله: «مراده بالمستقل ما دلَّ على المعنى المقصود بتلك الكلمة؛ لأنَّ الألفاظ التي مثَّل بها لغير المستقل ليس شيئًا منها دالًّا بنفسه على المعنى، أمَّا الدال فمجموع الكلمة التي ذلك اللفظ جزء منها، وإذا كان مراده ذلك، لم يحتج إلى قيد الاستقلال في حدِّ الكلمة، وكان قيد الدلالة كافيًا»[(٣)].

فيكون معنى (المستقل) عند ناظر الجيش ما دلَّ على معنى بنفسه.

وهو لا يختلف كثيرًا عمَّا ذهب إليه بدر الدين الدماميني (٨٢٧هـ)، إذ قال الأخير: «قلت: المصنِّف قد صرَّح في شرحه بأنَّه أراد بالمستقل ما هو دالٌّ بالوضع، وليس بعض اسم كـ: ياء زيد، ولا بعض فعل كـ: ألف ضارب»[(٤)].

(١) شرح التسهيل المسمَّى تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: ١/ ١٣١.
(٢) شرح التسهيل (ابن مالك): ١/ ٤.
(٣) شرح التسهيل المسمَّى تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: ١/ ١٣٣.
(٤) تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد: ١/ ٦٣.

وعليه فالمستقل الدال بالوضع عند الدماميني، وهذا ما أثار مآخذ أُخر على قيد (المستقل)، وهي:

١. **العدول** عن حدِّ النُّحاة للمستقل، إذ تسالموا على أنَّه يحيل على (غير المفتقر)، على حين جعله ابن مالك (ما ليس بعض اسم، ولا بعض فعل)، من دون مسوِّغ لهذا.

وهذا النظر غير دقيق، إذ إنَّ عدول ابن مالك عن (غير المفتقر) إلى (ما ليس بعض اسم، ولا بعض فعل) كان بسبب من دخول حروف المعنى في حيِّز (المفتقر)، فالحرف هو «ما دلَّ على معنى في غيره»[١]، فهو محتاج إلى غيره بوصفه جزء كلام إلى اسم أو فعل؛ ليدلَّ على معناه.

فضلًا عن التباس فكرة الاستقلاليَّة بالمعنى بفكرة الاستقلاليَّة باللفظ، فالحروف التي لا يسعها أن تستقلَّ لفظًا الباء والتاء الجارَّتَين، وحروف المضارعة، والضمائر المتَّصلة، وسين الاستقبال، جرى الشكُّ في كونها كلمات؛ لعدم اتِّصافها بالاستقلاليَّة اللفظيَّة[٢]. والردُّ على هذا النظر يتأتَّى من التفريق بين حرف الهجاء وحرف المعنى، فحرف الهجاء غير دالٍّ في الوضع، لكن حرف المعنى دالٌّ بالوضع، لكن دلالته هذه لا تستكمل، ولـمَّا تزل مفتقرة إلى الاسم أو إلى الفعل؛ ليتمَّ معناها.

وقد صرَّح ابن مالك بأنَّ هذه الحروف، وإن لم تتمتَّع بالاستقلاليَّة اللفظيَّة، فهي كلمات، بقوله: «و(سترى) كلام مركَّب من ثلاث كلمات: إحداها السين، وهي بمعنى (سوف) في تخليص الاستقبال من الحال، والثانية (ترى)، وهي فعل مضارع، والثالثة: ضمير المخاطب المؤكَّد بـ(أنت) حين يُقصد توكيده»[٣].

(١) الكافية في النحو: ١٧٥.
(٢) ينظر: شرح تعريف الكلمة (الهمدانيّ): النصُّ المحقَّق.
(٣) شرح الكافية الشافية: ١٥٨-١٥٩.

٢. **إنَّ تفسير ابن مالك** للمستقل بما ليس بعض اسم ولا بعض فعل يعني أنَّ معرفة الكلمة متوقِّفة على معرفة الاسم والفعل، ولـمَّا كانت معرفة الاسم والفعل متوقِّفة على الكلمة بوصفهما جنسًـا منها، فهذا يُرجعنا إلى نقطة البدء، ما الكلمة ؟ فالتعريف يدور في دائرة مفرغة(١).

وأحسـب أنَّ قيد الاسـتقلال مهمٌّ في تعريف الكلمة بدلالة مـا ذهب إليه الدرس اللغويّ الحديث، إذ عرَّف المحدثون الكلمة «بأنَّها (الصيغة الدنيا المنفصلة)، وذلك على أسـاس مقابلتها بالصيغة المتَّصلة، أي التي لا نجدها البتَّة مسـتقلَّة عن غيرها، منفصلة عنه»(٢).

٤. معنى (دال بالوضع):

علَّل ابن مالك تقييده للدلالـة بالوضع احترازًا من اللفظ المهمل كـ(ديز) مقلوب زيـد مثلًا، فضلًا عن إشـارته إلى أنَّ (الـدال بالوضع) مخرج لـ(الـدال بالعقل) كدلالة (ديز) على حضور الناطق بها، وهي دلالة عقليَّة لا وضعيَّة(٣)، فضلًا عن إخراجه للفظ المصحَّف إذا فُهم منه معنى(٤).

على حين اختلف النُّحاة في تفسـير قوله: «دال بالوضـع»، فذهب أبو حيان إلى أنَّه مسـاوٍ لقوله: (مسـتقل)، وأنَّ احترازه من المهمل بالدال بالوضع غير جيِّد؛ وذلك لأنَّ قيد الاستقلال مخرج للمهمل من الحدِّ(٥)، وقد ردَّ ناظر الجيش قول أبي حيَّان هذا بقوله:

(١) ينظر: تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد: ١/ ٦٤.
(٢) نظرات في التراث اللغويّ: ٢٧.
(٣) ينظر: شرح التسهيل (ابن مالك): ١/ ٤.
(٤) ينظر: شرح التسهيل (للمراديّ): ٦٥.
(٥) ينظر: التذييل والتكميل على شرح التسهيل: ١/ ١٩.

«وهذا عجب من الشيخ؛ فإنَّ الفصل الذي هو مستقل مقدَّم لفظًا، والنيَّة به التأخير، وقد تقدَّم أن المصنِّف حكم على ياء النسب وأخواتها بأنَّ كلَّ واحد منها دالٌّ بالوضع، وليس بكلمة؛ لكونه غير مستقل، فبيَّن أنَّ مراده ما قلناه. وإذا كان كذلك، لا يتوجه ما ذكره الشيخ، فإنْ قال: إذا كان ما ذكرت، فلأي شيء قدَّم لفظ مستقل؟ أجيبُ عنه: بأنَّه لو لم يقدِّمه لوليه تحقيقًا أو تقديرًا، فيوهم ذلك أنَّهما راجعان إليه، وهما قسمان للدالِّ للمستقل»[1].

على حين ذهب الرضيّ في شرحه لتعريف ابن الحاجب للكلمة إلى أنَّ (الدال بالوضع) مخرج لـ(الدال بالطبع)، كقول النائم: (أخ)، وهو دالٌّ على استغراقه في النوم، أو قولهم عند السعال: (أح أح) دلالة على التوجُّع وأذى الصدر[2]، وقد سحب أبو حيَّان كلام الرضي في تعريف ابن الحاجب للكلمة على تعريف ابن مالك[3]، وتابعه أبو عبد الله السلسيليّ (٧٧٠هـ)[4].

وقد نبَّه أبو حيان على الجملة المسمَّى بها، نحو: (بَرَقَ نَحْرُه)، و(تأبَّطَ شَرًّا) بأنَّها مفردة بالوضع، إذ تكوِّن هذه الجمل كلمات؛ لأنَّ أحد جزأيها لا يدلُّ على معناها[5].

ويصدق عليه تعريف ابن مالك للكلمة: «لفظٌ مستقلٌّ دالٌّ بالوضع».

ويذهب أبو حيَّان إلى خروج ما استعمل في غير موضعه على سبيل المجاز، نحو: (أسد)، ويُراد به الشجاع، أو على سبيل النقل، نحو: (أسد) اسم علم لإنسان، فهو

(١) شرح التسهيل المسمَّى تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: ١/ ١٣٤.
(٢) ينظر: شرح الرضيّ على الكافية: ١/ ٢٣.
(٣) ينظر: التذييل والتكميل على شرح التسهيل: ١/ ١٩.
(٤) ينظر: شفاء العليل في إيضاح التسهيل: ١/ ٩٥، ٩٦.
(٥) ينظر: التذييل والتكميل على شرح التسهيل: ١/ ١٩.

منقول من اسم الحيوان الموضوع له هذا اللفظ، فاستعمل في هذَين المعنَيين، إذ يكون لفظ (أسد) وهذَين الحالَين غير دالٍّ بالوضع، فيخرج من تعريف ابن مالك، وعليه فلا يعدُّ هذا التعريف غير منعكس، أي: غير جامع لأفراد المحدود[1].

ويردُّ ابن ناظر الجيش ما ذهب إليه أبو حيَّان بقوله: «وأجيب.. عن عدم الانعكاس بأنَّ الحدَّ إنَّما هو للكلمة الحقيقيَّة الباقية على موضعها من غير نقل؛ فليست المجازيَّة والمنقولة بمقصودَين، بل هما خارجان عن الحدِّ، ويقال فيهما: كلمة مجازيَّة، وكلمة منقولة بالتقييد»[2].

على حين ذهب الدماميني إلى أنَّ الحدَّ منعكس، إذ يرى أنَّ في المجاز وضعًا، لكنَّه وضعٌ ثانٍ، وليستقيم الحدّ «ينبغي في هذا المقام أن يحذف قيد (بنفسه) من تفسير الوضع ليدخل كلّ من الحقيقة والمجاز، فينعكس الحدّ»[3]، وإلى مثله ذهب الدلائيّ (١٠٨٩هـ)[4].

بدا ممَّا تقدَّم مدى الحدّ النحويّ ونقده بالدرس المنطقيّ، إذ إنَّ مجمل الاعتراضات ليست لغويَّة.

(١) ينظر: التذييل والتكميل على شرح التسهيل: ١/ ١٩، ٢٠.
(٢) شرح التسهيل المسمَّى تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: ١/ ١٣٥.
(٣) تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد: ١/ ٦٤.
(٤) ينظر: نتائج التحصيل في شرح كتاب التسهيل: ١/ ١٤٦.

رسالة شرح تعريف الكلمة

تأليف

محمَّد بن عبد الوهاب بن داود الهمدانيّ (المتوفَّى ١٣٠٣هـ)

المطلب الأوَّل

محمَّد عبد الوهاب الهمدانيّ حياته وآثاره

هو محمَّد بن عبد الوهاب بن داوود[١] بن شعبان الهمدانيّ نسبًا، الكاظميّ مسكنًا، لُقِّب بإمام الحرَمَين (حرم الإمامَين الكاظم، والجواد عليهما السلام)[٢]، قيل فيه: بأنَّه «عالم أديب كامل نحويّ لغويّ شاعر مصنِّف، حسن المحاضرة، جيِّد الحفظ، حسن التحرير، يُعدُّ من الكاملين في العلوم الأدبيَّة»[٣].

(١) ذكر الهمدانيّ في أوَّل هذه الرسالة التي نُعنى بتحقيقها، أنَّ اسم جدَّه الأوَّل (شعبان) بقوله: «أقول وأنا الغريق في بحار العصيان، المُبعَد عن الأهل والأوطان، محمَّد بن عبد الوهاب بن شعبان، المنسوب إلى (همدان)»، وأحسبه ذَكَر اسم جدَّه الثاني استعجالًا للسجعة، والصواب هو (داوود)، بحسب ما تسالم عليه مَن ترجموا لحياته. ينظر: معارف الرجال في تراجم العلماء والأدباء: ٢/ ٣٥٤.

(٢) ينظر: أعيان الشيعة: ٩/ ٣٩٤، وأطلق عليه د. عليّ عبَّاس الأعرجيّ لقب (الحِلِّيّ) من دون أن يُفصح عن سبب هذا اللقب في بحثه لحياة الهمدانيّ، على الرغم من استقصائه لألقابه وكُناه. ينظر: الميرزا محمَّد بن عبد الوهاب الهمدانيّ الحِلِّيّ، د. عليّ عبَّاس الأعرجيّ: ١٧٣-١٧٤، مجلَّة تراث الحِلَّة، ع٢، مج١.

(٣) تكملة أمل الآمل: ٥/ ٥.

لم تُفصح المصادر التي عُنيَت بسيرته عن تاريخ ميلاده[١]، كان كثير السعي وراء جمع الإجازات من علماء عصره، جمع في ذلك مجلَّدًا ضخما[٢]، فضلًا عن سعيه وراء علماء عصره للتتلمذ عليهم، والأخذ منهم، فقد تتلمذ على يد كلٍّ من الشيخ مرتضى الأنصاريّ (١٢٨١هـ)، والشيخ محمَّد بن أحمد النراقيّ (١٢٩٧هـ)، والشيخ مهدي القزوينيّ الحِلِّيّ (١٣٠٠هـ)، والشيخ جعفر التستريّ (١٣٠٣هـ)، والشيخ أبي القاسم بن الكاظم الموسويّ الزنجانيّ (١٣٢٩هـ)، وغيرهم[٣].

خلَّف الهمدانيّ مصنَّفات كثيرة في علوم شتَّى: النحو، والصرف، واللغة، والمنطق، والفقه، ومجمل نتاجه مازال مخطوطًا، ومن قبيل ذلك:

١. إزهاق الباطل في الردِّ على الوهابيَّة[٤]

٢. البشرى في إنشاء الصلوات الباهرة المتضمِّنة للمعاجز الفاخرة للعترة الطاهرة[٥].

٣. تاريخ سلاطين تركيا العثمانيِّين، نظمًا في أرجوزة لطيفة فرغ من نظمها سنة ١٢٩٨هـ[٦].

٤. تقريرات دروس الشيخ مرتضى الأنصاريّ[٧].

(١) ينظر: الميرزا محمَّد بن عبد الوهاب الهمدانيّ الحِلِّيّ: ١٦٩.
(٢) ينظر: تكملة أمل الآمل: ٥/ ٥.
(٣) لمزيد من التفصيلات ينظر: الميرزا محمَّد بن عبد الوهاب الهمدانيّ الحِلِّيّ: ١٧٥-١٧٦.
(٤) ينظر: الذريعة إلى تصانيف الشيعة: ١١/ ٦٢.
(٥) ينظر: نفسه: ٣/ ١١٩، ومعارف الرجال في تراجم العلماء والأدباء: ٢/ ٣٥٥.
(٦) ينظر: الذريعة إلى تصانيف الشيعة: ٣/ ٢٥٨.
(٧) ينظر: نفسه: ٤/ ٣٨٥.

٥. الجوهر النظيم في شرح المنظومة الموسومة بـ(عصمة الأذهان في علم الميزان)[١].

٦. حديقة الطلَّاب (أرجوزة في علم الصرف)[٢].

٧. رسالة في آداب الدعاء (منظومة تقرب من مئتين وخمسين بيتًا)[٣].

٨. الزهرة البارقة (أرجوزة في اللغة)[٤].

٩. شرح حدِّ الكلمة (وهو موضع العناية والتحقيق).

١٠. عصمة الأذهان، منظومة في علم الميزان (كتاب مطبوع سنة ١٢٩٨هـ)[٥].

١١. غنيمة السفر (كتاب مطبوع سنة ١٣٦٩هـ)[٦].

١٢. فصوص اليواقيت في نصوص المواقيت (كتاب مطبوع سنة ١٣٠٠هـ)[٧].

وغيرها[٨].

(١) ينظر الذريعة إلى تصانيف الشيعة: ٥/ ٢٩٠، ومعارف الرجال في تراجم العلماء والأدباء: ٢/ ٣٥٦.

(٢) ينظر: الذريعة إلى تصانيف الشيعة: ٦/ ٣٨٨.

(٣) ينظر: نفسه: ١١/ ٤.

(٤) حقَّقها السيِّد خالد فزَّاع. ينظر: الزهرة البارقة لمحمَّد بن عبد الوهاب الهمدانيّ، مجلَّة كليَّة التربية، جامعة واسط، ع٨، لسنة ٢٠١٠م.

(٥) ينظر: الذريعة إلى تصانيف الشيعة: ١٥/ ٢٧٤.

(٦) ينظر: نفسه: ١٦/ ٧٠.

(٧) ينظر: نفسه: ١٦/ ٢٣٦.

(٨) لمزيد من التفصيلات ينظر: الميرزا محمَّد بن عبد الوهاب الهمدانيّ الحِلِّيّ: ١٧٨-١٩٠.

وهو شاعر تقليديّ، يغلب على أسلوبه التقرير، معظم قصائده ذات طابع مناسباتيّ، ذُكر له عدد من القصائد في كتاب (شعراء من كربلاء)، ومن قبيل ذلك ما قاله في رثاء شيخه زين العابدين الطباطبائيّ (١٢٩٢هـ):

وما الدهرُ إلَّا مجنونًا بأهله
فما سرَّهم إلَّا وأصبحَ مأتما
وما زال يُمْني مَن إلى الجهلِ ينتمي
ويُظْمي الذي قد كان بالفضل مُفْعما
رمَى منه زين العابدين بأسهم الـ
ـمنايا فأمسى بعده الدينُ مُظلما
فتى روَّج الدينَ المبينَ بعلمه
وأحيى ربوعًا للمعالي و أرْسُما
فطَاب وطَابت منه آل طباطبا
وكم من أبٍ بابنٍ نما في العُلا سَما
لقد ضاءتِ الدنيا بنورِ علومِهِ
ومُذ مات قد أَرَّختُ فالدهرُ أظلما[1]

توفِّي الهمدانيّ في الكاظميَّة[2]، وقيل: في كربلاء[3] ؛ لذا عُدَّ من رجال الفكر والأدب فيها. ولم يُتَّفق على سنة وفاته، فقيل: (١٣٠٣)[4]،

(١) ينظر: معجم البابطين لشعراء العربيَّة في القرنَين التاسع عشر والعشرين، طبعة إلكترونيَّة.
(٢) ينظر: الذريعة إلى تصانيف الشيعة: ١١/ ٢٥.
(٣) ينظر: معجم رجال الفكر في كربلاء: ١٩٨.
(٤) ينظر: تكملة أمل الآمال: ٥/ ٥، ومعارف الرجال في تراجم العلماء والأدباء: ٢/ ٣٥٥، وأعيان الشيعة: ٩/ ٣٩٤، والذريعة إلى تصانيف الشيعة: ٢/ ٧٠.

وقيل: (١٣٠٤)[١]، وقيل: (١٣٠٥)[٢]، وقيل:(١٣٣٠)[٣]، ويبدو لي أنَّ التاريخ الأول أقرب إلى الدقة ؛ لأنَّ أقدم من ترجموا للهمدانيّ أثبتوا هذا التاريخ دون سواه.

(١) ينظر: الذريعة إلى تصانيف الشيعة: ١٣/ ٣٧، وقال في (١١/ ٤): «توفِّي ١٣٠٤، وكان حيًّا سنة ١٣٠٣».

(٢) ينظر: الذريعة إلى تصانيف الشيعة: ١٣/ ٤٥، ومعجم المؤلِّفين: ١٠/ ٢٦٨

(٣) ينظر: الأعلام: ٦/ ٢٥٨.

المطلب الثاني

منهج التحقيق

وصف المخطوط

تقع هذه الرسالة (شرح تعريف الكلمة) ضمن مجموع رسائل الهمدانيّ، وهي الرسالة الثانية في هذا المجموع، وقد وجدت هذا المجموع في مكتبة الإمام الحكيم العامَّة برقم (١٠٠٤-٢)/ أدب، وسعيت سعيًا حثيثًا للحصول على نسخ أخرى لهذا المخطوط، إذ جاء في الذريعة ما نصُّه: «(شرح حدِّ الكلمة) على ما ذكره في التسهيل، تأليف جمال الدين محمَّد بن مالك صاحب (الألفيَّة) في النحو، للميرزا محمَّد الهمدانيّ الكاظميّ المعروف بإمام الحرمَين، المتوفَّى في حدود ١٣٠٥هـ، ألَّفه بالتماس أبي الحسن خان الكرمانشاهيّ سنة ١٢٧٠هـ، رأيته ضمن مجموعة من رسائل الهمدانيّ في (مكتبة الشيخ محمَّد السماويّ) في النجف الأشرف»[1].

يبدو من هذا النصِّ بأن هناك نسخة من المخطوط موضع التحقيق (شرح تعريف الكلمة) في مكتبة الشيخ (محمَّد السماويّ)، لكن بعد السؤال والتدقيق تبيَّن أنَّ معظم الكتب والمخطوطات في مكتبة الشيخ السماويّ بيعت إلى مكتبة الحكيم، وأنَّ هذه النسخة التي بحوزتنا هي النسخة نفسها التي كانت في مكتبة الشيخ السماويّ الوارد

(١) الذريعة على تصانيف الشيعة: ١٣/ ١٨٦.

ذِكرها في (الذريعة)[1]، يؤكِّد هذا الختم الموجود في أعلى الصفحة الأولى من المجموع، كُتِب فيه (من كتب محمَّد السماويّ (١٣٥٤))، يشتمل المجموع على أربع رسائل للهمدانيّ، وهي:

١. (هبة الشباب)[2].

٢. (شرح تعريف الكلمة).

٣. (إعراب «عليه الله»).

٤. (بيان أصل «لا تخشون»).

وبهذا تكون النسخة التي عثرنا عليها في مكتبة الإمام الحكيم هي النسخة الفريدة لهذا المخطوط، وسيكون اعتمادنا في تحقيق (شرح تعريف الكلمة) على هذه النسخة الفريدة.

و(شرح تعريف الكلمة) رسالة صغيرة تتألَّف من ثماني صفحات فقط، بلغ عدد الأسطر في الصفحة الواحدة (٢١) سطرًا، عرض الصفحة (١٥)سم، وطولها (٢٠,٥سم).

جاء في أوَّلها: «قال الشيخ الإمام أبو عبد الله جمال الدين محمَّد بن مالك: «الكلمة لفظٌ مستقلٌّ دالٌّ بالوضع تحقيقًا أو تقديرًا، ومنوي معه كذلك. أقول وأنا الغريق في بحار العصيان، المُبعد عن الأهل والأوطان محمَّد بن عبد الوهاب بن شعبان،

(١) في لقاء مع أمين قسم المخطوطات في مكتبة الحكيم (السيِّد جواد كاظم الحكيم) في يوم الجمعة الموافق (٥/ ٥/ ٢٠١٧م).

(٢) حقَّقه الدكتور ناصر عبد الله دوش، والسيِّد قاسم شهيد كاظم صالح، نُشِرت مقدِّمة التحقيق وثلاث صفحات من المخطوط في مجلَّة كليَّة التربية للبنات للعلوم الإنسانيَّة، ع١٩، السنة العاشرة، ٢٠١٦م.

المنسوب إلى همدان». الأمر الذي يؤكِّد نسبة هذه الرسالة لمحمَّد بن عبد الوهاب الهمدانيّ.

وجاء في آخرها: «فالحمد لله الذي مَنَّ عليَّ بإتمام هذا الشرح وإكماله، والصلاة والسلام على رسوله محمَّد وآله، وقد وقع الفراغ من تأليفه في ثالث وعشرين من شهر الربيع الأوَّل سنة ١٢٧٠هـ».

وهي نسخة كاملة، كُتبت بمداد أسود، يظهر في صفحاتها مداد أحمر رُسِمت به بعض علامات الترقيم.

اشتمل المخطوط على نظام التعقيبة، ليضمن ترتيب أوراقه.

منهجنا في التحقيق

توفِّر النسخة الفريدة على المحقِّق عناء مقابلة النسخ، لكن في الوقت نفسه يصعب عمل المحقِّق حين يواجه لفظًا غير واضح، أو طمسًا في المخطوط، فلا وسيلة تكشف له ما التبس، فالمخطوط فريد، غير أنَّ موضوع هذا المخطوط، وهو (شرح تعريف ابن مالك للكلمة) جلى لنا الكثير من اللبس في المتن، إذ جرى العودُ إلى كتاب (تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد) وشروحه؛ للكشف عن بعض الألفاظ غير الواضحة؛ وذلك لتمثل الهمدانيّ بكثير من نصوص التسهيل وشروحه.

ويمكن إجمال عملنا في التحقيق بما يأتي:

١. بعد نسخ النصِّ ومقابلة معظم ألفاظه وعباراته على (تسهيل الفوائد) وشروحه؛ للتوثق من سلامة النصِّ، جرى ضبط النصِّ.

٢. التعريف بالأعلام الوارد ذكرهم في المتن.

٣. الكشف عن معاني بعض الألفاظ الغامضة بالعود إلى المعجمات العربيَّة.

٤. صناعة فهارس تكميليَّة للتحقيق.

٥. التوثـق من سـلامة النصوص المأخوذة عن النُّحاة بالعـود إلى كتبهم كالكافية لابن الحاجب وشرحها للرضيّ.

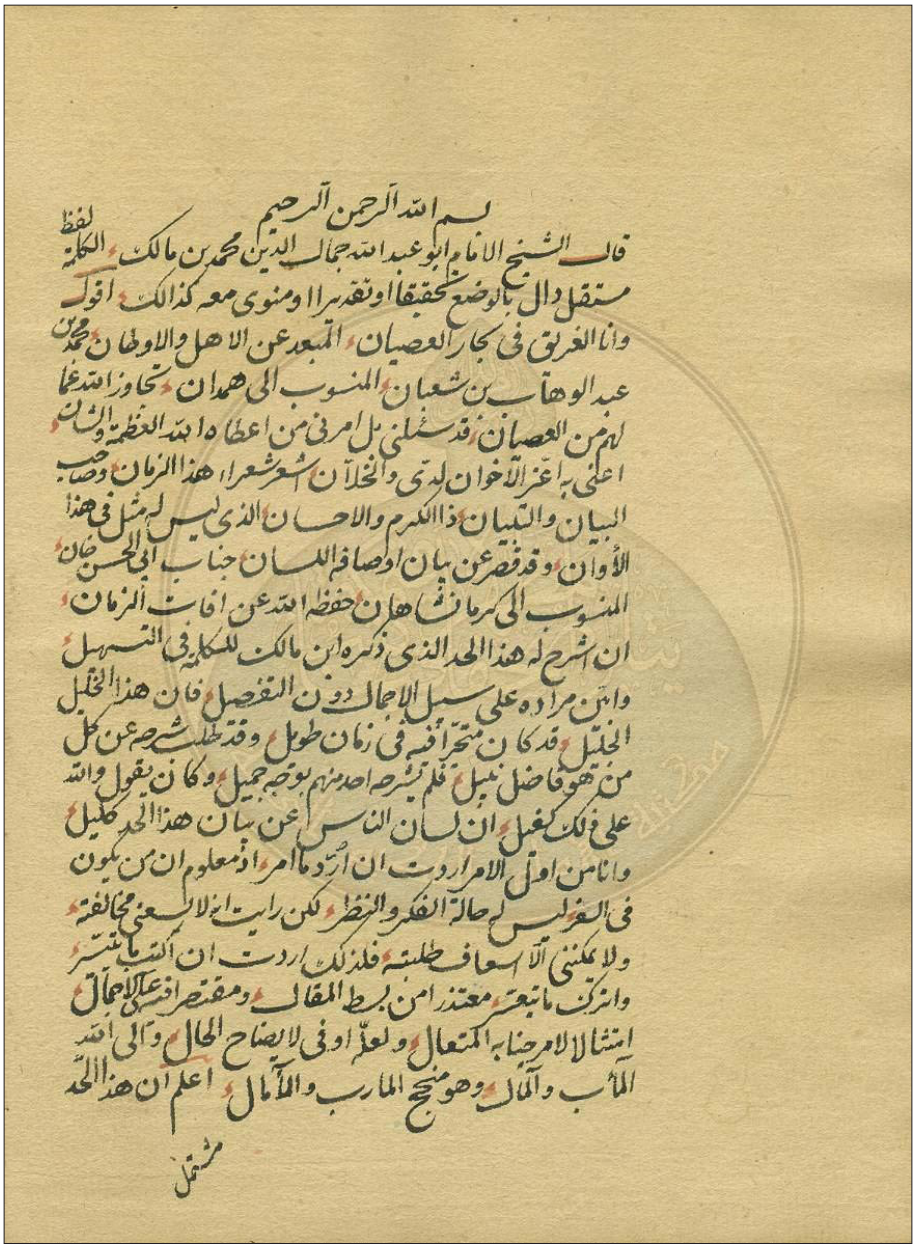

الصفحة الأولى من المخطوط

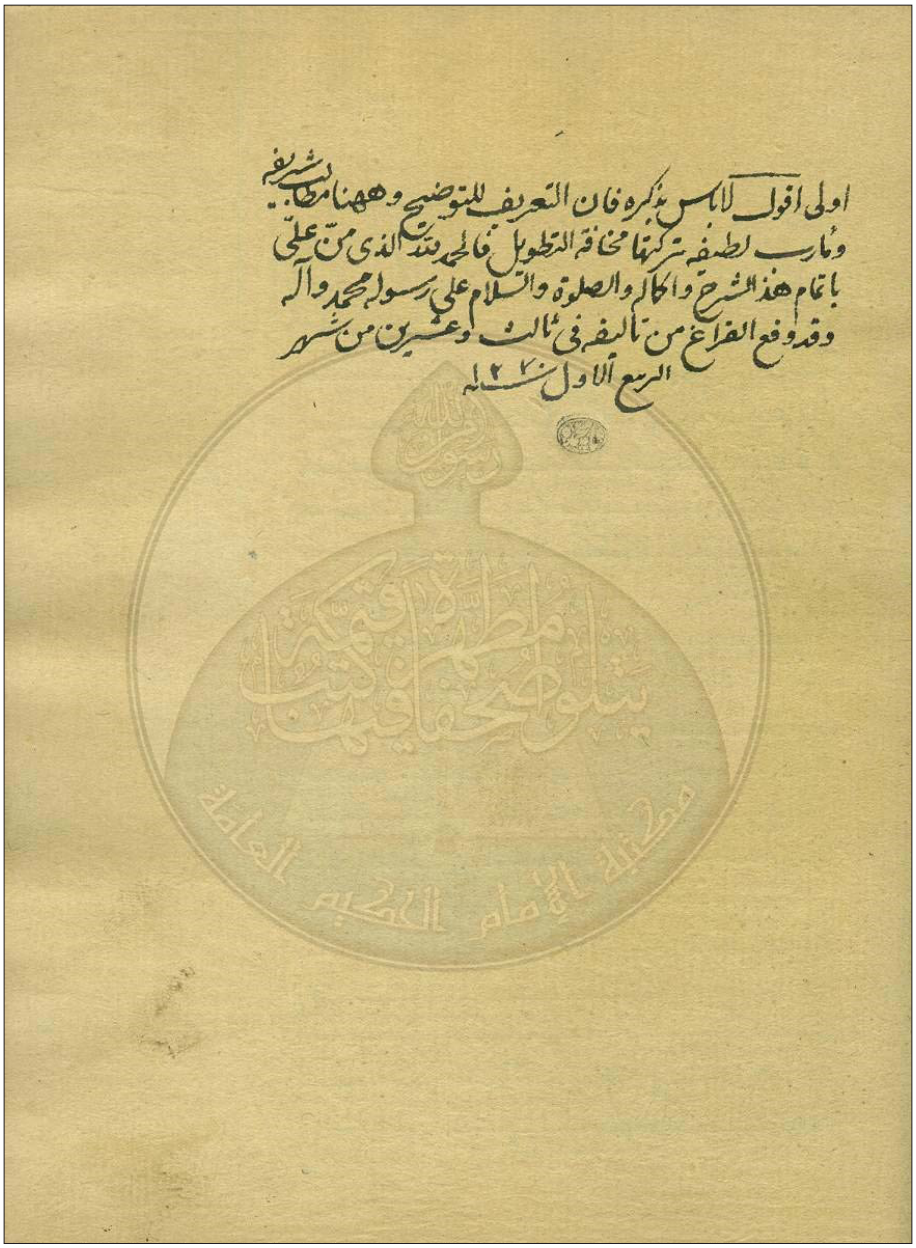

اولى افول لاباس بذكره فان التعريف للتوضيح وههنا مطلب شريف
وأدب لطيف تركتها مخافة التطويل فالحمد لله الذي من علي
باتمام هذا الشرح والاكمال والصلوة والسلام على رسوله محمد وآله
وقد وقع الفراغ من تاليفه في ثالث وعشرين من شهر
الربيع الاول سنة ١٢٠٢ له

الصفحة الأخيرة من المخطوط

بسم الله الرحمن الرحيم

قال الشيخ الإمام أبو عبد الله جمال الدين محمَّد بن مالك[1]: «الكلمةُ لفظٌ مستقلٌ دالٌ بالوضع تحقيقًا أو تقديرًا ومنوي معه كذلك»[2].

أقول وأنا الغريق في بحار العصيان، المُبعد عن الأهلِ والأوطانِ محمَّد بن عبد الوهاب بن شعبان، المنسوب إلى همدان، تجاوز الله عمَّا لهم من العصيان، قد سألني، بل أمرني مَن أعطاه الله العظمة والشان، أعني به أعزّ الإخوان لديَّ والخلَّان، أشعر شعراء هذا الزمان، وصاحب البيان والتبيان، ذا الكرم والإحسان، الذي ليس له مَثلٌ في هذا الأوان، وقد قَصُر عن بيان أوصافه اللسان، جناب أبي الحسن خان[3] المنسوب إلى كرمانشاهان[4]، حفظه الله عن آفات الزمان، أن أشرح له هذا الحدّ الذي ذكره ابن

(١) هو جمال الدين محمَّد بن عبد الله بن عبد الله بن مالك الطائيّ نسبًا، الجيانيّ منشأً، الشافعيّ مذهبًا، ولِد سنة (٦٠٠هـ) في مدينة جيان، ارتحل إلى الشام ومصر، ثمَّ عاد إلى دمشق ليستقرَّ فيها حتَّى وفاته سنة (٦٧٢هـ)، يعدُّ ابن مالك من أعلام العربيَّة المبرزين، له مصنَّفات كثيرة في اللغة والنحو، منها الخلاصة النحويَّة المشتهرة بألفيَّة ابن مالك وهي منظومة نحويَّة، والكافية الشافية (منظومة نحويَّة)، وقد شرحها في مصنَّف آخر، وتسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ثمَّ شرح التسهيل أيضًا، لكنَّه لم يتمَّه. للتفصيلات ينظر: فوات الوفيات: ٢/ ٢٢٧، وطبقات الشافعيَّة (الأسنويّ): ٢/ ٢٥٠، وبغية الوعاة: ١/ ١٣٠-١٣٧.

(٢) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: ٣.

(٣) لم أقف له على ترجمة.

(٤) كرمنشاه أو كرمان شاهان: مدينة إيرانيَّة كانت تعرف قديمًا بـ(قرميسين)، وهو تعريب لـ(كرمان شاهان)، بينها وبين همذان ثلاثون فرسخًا. ينظر معجم البلدان، (قرميسين): ٤/ ٣٣٠.

مالك للكلمة في التسهيل[1]، وأُبيِّن مراده على سبيل الإجمال دون التفصيل، فإنَّ هذا الخليل الجليل، قد كان متحيِّرًا فيه في زمان طويل، وقد طلب شرحه عن كلِّ مَن هو فاضل نبيل، فلم يشرحه أحد منهم بوجهٍ جميل، وكان يقول: والله على ذلك كفيل، إنَّ لسان الناس عن بيان هذا الحدِّ كليل، وأنا من أوَّل الأمر أردتُ أن أردَّ ما أمر، إذ معلوم أنَّ مَن يكون في السفر ليس له حالة الفكر والنظر، لكن رأيت أنَّه لا يسعني مخالفته، ولا يمكنني إلَّا إسعاف طلبته ؛ فلذلك أردت أن أكتب ما تيسَّر و أترك ما تبعثر، معتذرًا من بسط المقال، ومقتصرًا فيه على الإجمال، امتثالًا لأمر جنابه المتعال، ولعلَّه أوفى لإيضاح الحال، وإلى الله المآب والمآل وهو مُنجِح المآرب و الآمال.

اعلم أنَّ هذا الحدّ مشتمل على قيود، أوَّلها: قوله (لفظ)، ولا نتلفظ به لوضوح أمره، وثانيها: قوله (مستقل)، وفي توجيهه وجهان، أحدهما: ما قاله غير واحد منهم، وهو أنَّ المراد بالمستقل أن لا يكون اللفظ جزءًا للفظ آخر، بل يكون مستقلًّا في التلفظ غير مفتقرٍ إلى غيره، أي غير محتاجٍ في التلفُّظ به إلى شيء يتَّصل به، قيل: فهذا قيد مُخرج لما لا يستقل بالتلفُّظ، وذلك كحروف المضارعة، وألف المفاعلة، وتاء (قائمة)، وياء النسبة، فإنَّها ليست بكلمات؛ لعدم استقلالها، فإنَّها تحتاج إلى مدخلاتها، وأردُّ عليه أنَّ مقتضى هذا أن يخرج عن الحدِّ الضمير المتَّصل أيضًا، كالتاء في (أحسنت)، فإنَّه أيضًا غير مستقلٍّ بالتلفُّظ، ويحتاج إلى عامل يتَّصل به؛ ليحصل به التلفظ به، مع أنَّه كلمة بلا ريب، وأجيب بأنَّ المراد بالمستقل ما يشمل المستقل بمرادفه، فالتاء في المثال المذكور يرادفه (أنت)، وهو مستقل، هذا معنى قوله: (مستقل) على ما ذكره كثير من المؤلِّفين، وعليه لا يرد أنَّ الحروف ليست بمستقلة في المفهوميَّة؛ فيلزم خروجها عن الحدِّ، وأنا أقول: إنَّ كان المراد من هذا القيد -أعني قوله: (مستقل)- هذا الذي ذكروه، ففيه

(١) وهو كتاب ابن مالك الموسوم بـ(تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد).

وجهان من الإيراد:

الأوَّل: أنَّـه لا معنـى لذِكر هذا القيد، وإخراج تاء النسـبة وألف المفاعلة وحروف المضارعـة وأمثالها به، فإنَّها إمَّا أن تكون موضوعة أو لا، فإن لم تكن موضوعة، فتخرج بقولـه: (دالٌّ بالوضع)، فلا حاجـة إلى ذِكر هذا القيد لإخراجها، وإن كانت موضوعة، فـلا حاجة لإخراجها، إذ لا فرق بين ألف (ضارب) و(يضربان)، في أنَّ كلًّا منهما كلمة إلَّا بالحكـم[1]، وقـد حكم صاحب الحدِّ[2] في شرح الكافية بأنَّ سـين (سـترى) كلمة، فقال: هناك (سـترى) مركَّب من ثلاث كلمات: السـين، وترى، والضمير المؤكَّد بأنت حين يقصد توكيده[3]، انتهى.

ولا فـرق بـين هـذه وبـين حـروف المضارعـة ونحوهـا، فالتفرقـة بينهـما تحكـم فافهـم، فلقـد أحسـن نجـم الأئمَّـة[4]، حيـث جعلهـا كلمـة، فقـال في موضـع مـن شـرحه عـلى كافيـة ابـن الحاجـب[5]: «إنَّ

(١) ورد في المخطوط (إلَّا بالتحكُّم)، والصواب ما أُثبت في المتن.

(٢) يريد به (ابن مالك).

(٣) ينظر: شرح الكافية الشافية: ١٥٨-١٥٩.

(٤) ويريـد به الرضـيّ الاسـترآباذيّ، إذ كان يُلقَّب بنجم الأئمَّة، وليـس ابن مالك، كما قد يُتوهم، يؤكِّـد هذا النصوص المقتبسـة من شرح الرضيّ عـلى الكافية، فضلًا عـن أنَّ ابن مالك لم يشرح كافيـة ابن الحاجب، بل له شرح لمنظومته النحويَّة (الكافية الشـافية)، ووسـمه بـ(شرح الكافية الشافية)، ومن المستبعد أنَّ يكون الهمدانيّ خلط بين الشَّرحَين، ويعزِّز هذا نسبته لجزء من النصِّ إلى الـرضيّ صراحةً فيما يأتي من رسـالته، إذ قـال: «نظرًا إلى أنَّ التاء مع مدخولها صارت لشـدَّة الامتزاج كالكلمة الواحدة، كما قاله الرضيّ».

(٥) هو أبو عمرو جمال الدين عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس، الشهير بـ(ابن الحاجب) الكرديّ الدوينيّ، ولِد سـنة (٥٧٠هـ)، وقيل (٥٧١هـ) بإسـنا في الصعيد المصريّ، انتقـل مع ولده إلى القاهرة، وفيها تلقَّى علومه الأولى، تتلمذ على مشاهير عصره: الشاطبيّ، وابن البنَّاء، والإبياريّ، وغيرهـم، برع في الفقه والعربيَّة، وغلب عليه النحو، ارتحل إلى دمشـق ودرَّس في جامعها، له=

قولك[1]: (مسلمان) و (مسلمون) و(بصري)، وجميع الأفعال المضارعة (...)[2] كلمتان صارتا من شدَّة الامتزاج كالكلمة واحدة»[3]، وقال في موضع آخر منه: «قد يكون الحرف دالًّا على معنَيين كلٌّ منهما في كلمة كحروف المضارعة الدالَّة على معنى في الفعل، ومعنى في الفاعل، والأغلب في معنى الحرف أن يكون معنى الأسماء الدالَّة على المعاني دون الأعيان، وقد تكون دالَّة على العين أيضًا، كالهمزة في (اضرب)، ونون (نضرب)، وتاء (تضرب) في خطاب المذكَّر، فإنَّها معاني الفاعلَين بعد الأفعال»[4].

وبالجملة أنَّ الصواب أن حروف المضارعة وأمثالها كلمة، فإخراجها عن الحدِّ خطأ.

الثاني: أنَّه يلزم أن يخرج عن الحدِّ لام الجرِّ، وبائه، وواو القَسَم، وتائه ممَّا كان موضوعًا على حرفٍ واحدٍ؛ لأنَّها أيضًا ليست بمستقلَّة في التلفُّظ، بل كلٌّ واحدٍ منها محتاج إلى شيء تتَّصل به ليحصل به التلفُّظ به، فهذه كحروف المضارعة يلزم أن يخرج عن الحدِّ، مع أنَّها من المحدود بلا ريب، وثانيهما ما قاله بعض أساتيذي، وهو: إنَّ هذا القيد قيد توضيح، أي إنَّه أتى به لتوضيح لا لإخراج شيء، و ذلك أنَّ المراد به كون اللفظ مستقلًّا في الدلالة على معناه، واعترضتُ عليه بأنَّه يلزم أن يخرج من الحدِّ قسم من أقسام المحدود، هو الحرف، فإنَّه غير مستقل بتصريح منهم، فقال:

=مصنَّفات كثيرة، أشهرها: الكافية في النحو، ونظمها في الوافية، وله في التصريف: الشافية، والأمالي في النحو، وغيرها، عاد إلى مصر واستقرَّ في الإسكندريَّة، وتوفِّي فيها سنة (٦٤٦هـ). للتفصيلات ينظر: البلغة في تاريخ أئمَّة اللغة: ١٩٦-١٩٧، وبغية الوعاة: ٢/ ١٣٤-١٣٥.

(١) عند الرضيّ: (إنَّ في قولك). ينظر شرح الرضيّ على كافية ابن الحاجب: ١/ ٢٥.

(٢) حذف الهمدانيّ ما يقرب ثلاثة أسطر من نصِّ الرضيّ. ينظر: شرح الرضيّ على كافية ابن الحاجب: ١/ ٢٥-٢٦.

(٣) شرح الرضيّ على كافية ابن الحاجب: ١/ ٢٥-٢٦.

(٤) نفسه: ١/ ٣٧.

لا يلزم ذلك؛ لأنِّي قلت: المراد بالمستقل أن يكون اللفظ مستقلًا في الدلالة على معناه لا في فهم المعنى عنه حتَّى تقول: يخرج الحرف، فلا يخرج الحرف؛ لأنَّه أيضًا مستقل في الدلالة على معناه، أي إنَّه وحده يدلُّ على معناه من غير حاجة إلى انضمام كلمة أخرى به، نعم إنَّه غير مستقل في فهم المعنى عنه فإنَّه يحتاج إلى ضميمة تنضمُّ به، وهذا هو المراد من قولهم: الحرف كلمة معناها غير مستقل؛ فالحرف كأحد طرفَي المقراض، فإنَّه وحده يدلُّ على القرض، وكلُّ مَن نظر إليه وحده يتبادر ذهنه إليه، لكنه[1] لا يتحقَّق منه إلَّا بانضمامه بطرفه الآخر. مثلًا أنَّ (إنَّ) موضوع للتحقيق والتأكيد، فهو وحده يدلُّ على معناه، ومن نظر إليه وحده ينتقل ذهنه إلى معناه، ولكنَّه لا يفهم منه إلَّا بعد انضمامه باسمه وخبره. انتهى كلامه على إملاءٍ من فمه، وأنا قبلته ذلك الزمان، وما تأملَّت فيه إلى أن قصدتُ أن أكتبَ هذا الشرح امتثالًا لأمر الخان[2]، فتأمَّلتُ فيه، فرأيتُ أنَّ فيه أيضًا وجهَين من الإيراد: الأوَّل أنَّه قد نقل عن الدماميني[3] أنَّه قال: إنَّ المصنِّف[4] -يعني ابن مالك- قد صرَّح في شرحه بأنَّه أراد بالمستقل ما هو دالٌّ بالوضع، ولم يكن بعض اسم ولا بعض فعل، كياء (زيدي)، وألف (ضارب)، فمع تصريحه بأنَّ مرادي من قولي: (مستقل) هذا كيف يمكن أن يقال: إنَّ مراده غير

(١) ورد في المخطوط (لاكنَّه) والصواب ما أُثبت في المتن.

(٢) ويرد به (أبا الحسن خان الكرمنشاهيّ).

(٣) هو محمَّد بن أبي بكر بن عمر بن أبي بكر بن محمَّد بن سليمان المخزوميّ المالكيّ المعروف بابن الدماميني؛ نسبةً إلى بلدة دمامين في الصعيد المصريّ، ولِد سنة (٧٦٣هـ)، وقيل (٧٦٤هـ) في الإسكندريَّة، انتقل إلى القاهرة لطلب العلم، فبرع بالنحو وعلوم العربيَّة، انتقل إلى دمشق ثمَّ إلى اليمن طلبًا للعلم والتدريس والخطابة، ثمَّ إلى الهند، وبقي فيها حتَّى توفِّي سنة (٨٢٧هـ)، وقيل (٨٢٨هـ)، له مصنَّفات كثيرة، منها: تحفة الغريب في الكلام على مغني اللبيب، وتعليق الفرائد على تسهيل الفوائد، وكتاب القوافي، وغيرها. للتفصيلات ينظر: الضوء اللامع: ٧/ ١٨٤- ١٨٧، وبغية الوعاة: ١/ ٦٦، والبدر الطالع: ٢/ ١٥٠.

(٤) الكلمة غير واضحة في المخطوط، لكن السِّياق يكشف عنها.

هـذا[1]؟ وقـد اشـتهر حتَّـى صـار كالأمثـال: إنَّ صاحـب البيـت أدرى بـما في البيت.

قـال بعض تلامذتي: ويظهر أيضًا مـن شرح الكافية أنَّه قائل بأنَّ حروف المضارعة وما ضارعها ليسـت بكلمات؛ لأنَّه قال: (سـترى) مركَّب من ثلاث كلمات[2]، ولو كان قائـلًا بأنَّها كلمات لقال: إنَّ (سـترى) مركَّـب من أربع كلمات: السـين، والتاء، وأرى، والضمير المستتر فيه.

قلـت: قوله هـذا في شرح الكافية ليس صريحًـا في ذلك؛ لاحتـمال أن يكونَ قائلًا بكلمـة حروف المضارعـة، لكنَّه لم يقل: (سـترى) مركَّب من أربع كلـمات نظرًا إلى أنَّ التاء مع مدخولها صارت لشـدَّة الامتزاج كالكلمة الواحدة، كما قاله الرضيّ[3]، فلذلك عدَّهما كلمة واحدة، وبالجملة أنَّ الشـيخ ابن مالك، قد صرَّح بأنَّ المراد من ذلك ذلك، فالقول بأنَّه ليس كذلك اجتهاد في مقابل النصِّ، فافهم.

الثـاني: أنَّ الصـواب هو أنَّ الحرف وحـده لا يدلُّ على معنى أصـلًا، بل يحتاج في الدلالـة عـلى معنـاه إلى ضميمة، قال الـرضيّ رحمه الله: «الحـرف وحده لا معنـى له أصلًا، إذ هـو كالعَلَـم[4] المنصـوب بجنـب شيء، ليـدل عـلى أنَّ في ذلـك الـشيء فائـدة ما،

(١) ينظر: تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد: ١/ ٦٣، وشرح التسهيل (ابن مالك): ١/ ٤.

(٢) ينظر: شرح الكافية الشافية: ١٥٨-١٥٩.

(٣) هو محمَّد بن الحسـن الرضـيّ الاسـترآباذيّ، ولد في اسـترآباذ في طبرسـتان، ارتحـل إلى المدينة المنـوَّرة، ولا تكشـف التراجم عـن تفاصيل حياته ونشـأته العلميَّة، قال السـيوطيّ (٩١١هـ): «لم أقف على اسـمه ولا عـلى شيء من ترجمته» [بغية الوعـاة: ١/ ٥٦٧]، يعدُّ شرحه لكافية ابن الحاجب من أشـهر مصنَّفاته، وله شرح آخر للشـافية، توفِّي سـنة (٦٨٨هـ)، وقيل: (٦٨٤هـ)، وقيل: (٦٨٦هـ). للتفصيلات ينظر: بغية الوعاة: ١/ ٥٦٧، وأمل الآمل: ٢/ ٢٥٥.

(٤) الراية.

فإذا أُفرد[1] عن ذلك الشيء بقي غير دال على معنى أصلاً»[2] انتهى.

وما يقال من أنَّ الحرف موضوع؛ لأنَّه قسم من أقسام الكلمة، ويلزم من كونه غير دالٍ على معنى أصلًا أن يكون مهملًا، فمردود بأنَّ ذلك ممنوع، بيان ذلك أنَّ الوضع عبارة عن تخصيص شيء بشيء متى أطلق أو أحس الشيء الأوَّل فهم منه الشيء الثاني، فالمراد من الإطلاق: الإطلاق الصحيح، لا غير الصحيح، والحرف أيضًا كالاسم إذا أطلق اطلاقًا صحيحًا يدلُّ على معناه، ويُفهم منه ذلك، وأمَّا إذا لم يطلَق إطلاقًا صحيحًا فلا، وذلك إذا أطلق من دون انضمامه بمتعلِّقه فلا يلزم من عدم دلالته على معنى أن يكون مهملًا؛ لأنَّه لم يطلق إطلاقًا صحيحًا حتَّى يدلَّ على معنى، فافهم.

فإذا ثبت أنَّ الحرف وحده لا يدلُّ على معنى أصلًا، ظهر أنَّه غير مستقل في الدلالة على معناه، كما أنَّه غير مستقل في فهم المعنى عنه، وبعد ظهور ذلك يلزم من هذا الوجه أن يخرج عن الحدِّ الحروف كلِّها، مع أنَّها من المحدود، فافهم.

والحاصل أنَّ قيد الاستقلال مستدرك لا حاجة إليه؛ ولذا لم يذكره كثير منهم، اللهمَّ إلَّا أن يُقال: إنَّ ابن مالك قائل بأنَّ الحروف المضارعة وأمثالها ليست بكلمات، فعلى قوله لا بدَّ أن يذكر قيد الاستقلال لإخراجها، ولو كان -أي قوله- باطلًا، فتأمَّل.

ثالثها: قوله (دالٌّ بالوضع)، ولا أتكلم فيه على سبيل التفصيل مخافة التطويل، بل على سبيل الإجمال، فأقول مستمدًّا من الله المتعالِ: اعلم أنَّ الدلالة كون الشيء بحيث يلزم من العلم به العلم بشيء آخر، والشيء الأوَّل هو الدال، والثاني هو المدلول، فالدال إن كان لفظًا؛ فالدلالة لفظيَّة، وإلَّا فغير لفظيَّة، وعلى الأوَّل، فإمَّا أن يكون دلالته

(١) عند الرضيّ: (انفرد).
(٢) شرح الرضيّ على كافية ابن الحاجب: ١/ ٣٧.

على المعنى بواسطة الوضع، أو لا فإن كان فالدلالة لفظيَّة وضعت كدلالة الإنسان على الحيوان الناطق، وإن لم يكن فإمَّا أن تكون بحسب اقتضاء الطبع، أو لا فهي لفظيَّة طبعت كدلالة (أح أح) على الوجع، فإنَّ طبع اللافظ يقتضي التلفُّظ به عند عروض ذلك المعنى له، وإن لم يكن فهي لفظيَّة عقليَّة كدلالة اللفظ المسموع من وراء الجدار على اللافظ، وعلى الثاني فكذلك، أي إنَّ دلالة الدالِّ الذي ليس بلفظ على المعنى، إمَّا أن يكون بواسطة الوضع، أو لا، فإنَّ كان فالدلالة غير لفظيَّة وضعت كدلالة الخطِّ والنصب، وإن لم يكن فإمَّا أن يكون بحسب اقتضاء الطبع، أو لا، فإن كان فالدلالة غير لفظية طُبِّعَتْ كدلالة سرعة النبض على الحمَّى، وإنْ لم يكن فهي غير لفظية عُقِّلَتْ كدلالة الدخان على النار.

هذا معنى الدلالة وذِكر أقسامها، أمَّا معنى الوضع، فقد ظهر ممَّا ذكرنا سابقًا، والفرق بينهما هو أنَّ الثاني يستلزم الأوَّل من دون عكس، فإذا عرفت معنى كلّ واحد من الوضع والدلالة، وعرفت الفرق بينهما، فاعلم أنَّ من النُّحاة مَن لم يترك في تعريف الكلمة قيد الوضع، وترك قيد الدلالة، ولم يأتِ بها، كابن الحاجب في الكافية، فإنَّه قال: «الكلمة لفظ وضِع لمعنى مفرد»[1]، ومنهم من ذَكره، وذَكر قيد الوضع أيضًا، وأتى بها، كصاحب هذا الحدِّ، ووجه ذلك هو أنَّه لـمَّا قدَّم الدلالة، وكانت أعم من الوضع، كما ظهر ممَّا قلنا، احتاج إلى قيد الوضع، بخلاف ابن الحاجب، فإنَّه لـمَّا قدَّم قيد الوضع، وكان مستلزمًا للدلالة، اكتفى به عنها، فافهم.

ثمَّ لا يخفى أنَّه قد خرج بقوله (دالٌّ)، أي على المعنى، ما لا يدلُّ عليه كديز[2]، فإنَّه لفظٌ مستقلٌّ، ولا يدلُّ على معنى، وبقوله (بالوضع)

(١) الكافية في النحو: ٦، ٧.

(٢) مقلوب (زيد).

مـا دلَّ عليـه، لكـن لا بالوضـع، بـل بالعقـل مثـلًا، وذلـك أنَّـا لـو سـمعنا لفـظ رفعج[1] من وراء جدار، لعلمنا بالعقل أنَّ هذا اللفظ قام بذات، فهو لفظٌ مستقلٌّ دالٌّ على معنى بالعقل، لا بالوضع.

و رابعهـا: قولـه: (تحقيقًـا أو تقديـرًا)، وهـذا قيـد للدلالـة، قيـل: والتعميـم لإدخـال مـا يكون دلالته ثابتـة كزيد، وما دلالتـه زائلة ككل واحد مـن جزئي (امرئ القيـس)، فـإنَّ مجموعه كلمة واحـدة تحقيقًا، وكلمتـان تقديرًا، فهو معـرَب بإعرابَين، انتهى.

فهذه ما اشـتمل عليها الحدُّ من قيود، وقوله: أو منوي معه كذلك على ما قاله غير واحـد معطوف عـلى قوله (لفظ) وصفة لموصـوف محذوف تقديـره أو غير لفظ منوي مـع اللفـظ المسـتقلِّ الـدالِّ بالوضع كالضمائر المسـترة التـي أقيمت مقـام الألفاظ في اعتبارهـا أجزاء للـكلام، فقوله (معه)، أي مع اللفظ مخرج للمنوي في نفس الإنسـان، وقوله (كذلك) مخرج للإعراب المنوي في (موسـى) ونحوه، فإنَّه منوي مع اللفظ، لكن ليـس كذلك، أي مسـتقلًّا دالًّا بالوضع، فـلا يكون كلمة بخلاف الفاعل المسـتكن في (افعل).

قيل: لا حاجة إلى قوله (كذلك) للعلم به، فإنَّه إذا اشترط ذلك في الموجود الخارجي مع قوَّته، ففي المنوي أولى.

أقـول: لا بـأس بذكره، فإنَّ التعريـف للتوضيح، وههنا مطالـب شريفة، ومآرب لطيفة، تركتها مخافة التطويل.

(١) مقلوب (جعفر).

فالحمدُ للهِ الَّذي مَنَّ عليَّ بإتمامِ هَذَا الشَّرحِ وإكمَاله

والصَّلاة والسَّلام على رسولهِ محمَّدٍ وآله

وَقدْ وَقعَ الفَراغُ من تأليفهِ في ثالثِ

وعِشرينَ مِن شهرِ الرَّبيعِ

الأوَّلِ سنـــــــــةِ

١٢٧٠هـ

❋

فهرس مصادر التَّحقيق والدراسة

* القرآن الكريم.

- الأعلام قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين، خير الدين الزركليّ، دار العلم للملايين، بيروت، ط٥، ١٩٨٠م.
- أعيان الشيعة، السيِّد محمَّد الأمين العامليّ، تحقيق: حسن الأمين، دار التعارف للمطبوعات، بيروت، ٢٠٠٠م.
- البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، الشوكانيّ، محمَّد بن عليّ، دار المعرفة، بيروت، د.ت.
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنُّحاة، جلال الدين السيوطيّ، تحقيق: محمَّد أبو الفضل إبراهيم، ط١، القاهرة، ١٩٦٥ م.
- البلغة في تراجم أئمَّة النحو واللغة، مجد الدين محمَّد بن يعقوب الفيروزآباديّ (٨١٧هـ)، تحقيق: محمَّد المصريّ، طبعة منقَّحة (حسَّان أحمد راتب المصريّ)، دار سعد الدين، دمشق، ط١، ٢٠٠٠م.
- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، أبو حيَّان الأندلسيّ (٧٥٤هـ)، تحقيق: د. حسن هنداويّ، دار القلم، دمشق، د.ت.

- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، أبو عبد الله جمال الدين بن محمَّد بن مالك، تحقيق: محمَّد كامل بركات، دار الكاتب للطباعة والنشر، ١٩٦٧م.
- تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد، بدر الدين محمَّد بن أبي بكر بن عمر الدماميني (٨٢٧هـ)، تحقيق: د. محمَّد بن عبد الرحمن بن محمَّد المفدى، ط١، ١٩٨٣م.
- تكملة أمل الآمل، السيِّد حسن الصدر (١٣٥٤هـ)، تحقيق: د. حسين عليّ محفوظ، وعبد الكريم الدبَّاغ، وعدنان الدبَّاغ، دار المؤرِّخ العربيّ، بيروت، ط١، ٢٠٠٨م.
- الجمل، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجانيّ (٤٧١هـ)، تحقيق: عليّ حيدر، منشورات دار الحكمة، دمشق، ١٩٧٢م.
- الذريعة على تصانيف الشيعة، للعلَّامة آغا بزرك الطهرانيّ، دار الأضواء، بيروت، ط٢، ١٤٠٣هـ.
- الزهرة البارقة، الهمدانيّ، محمَّد بن عبد الوهاب (١٣٠٣هـ)، ج١، تحقيق: خالد عبد فزَّاع، مجلَّة كليَّة التربية، جامعة واسط، ع٨، ٢٠١٠م.
- شرح التسهيل، ابن مالك، جمال الدين أبو عبد الله محمَّد بن مالك الطائيّ (٦٧٢هـ)، تحقيق: د. عبد الرحمن السيِّد، ود. محمَّد بدوي المختون، دار هجر للطباعة والنشر، مصر، ط١، ١٩٩٠م.

- شرح التسهيل، المراديّ، تحقيق ودراسة: محمَّد عبد النبي محمَّد أحمد عبيد، مكتبة الإيمان، المنصورة، مصر، ط١، ٢٠٠٦م.
- شرح التسهيل المسمَّى تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، محبّ الدين محمَّد ابن يوسف بن أحمد المعروف بناظر الجيش (٧٧٨هـ)، تحقيق: د. علي محمَّد فاخر، ود. جابر محمَّد البراجة، ود. ابراهيم جمعة العجميّ، ود. جابر السيِّد مبارك، ود. عليّ السنوسيّ محمَّد، ود. محمَّد راغب نزَّال، دار السلام للطباعة والنشر، ط١، ٢٠٠٧م.
- شرح الرضيّ على الكافية، طبعة جديدة مصحَّحة ومذيَّلة بتعليقات مفيدة، تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر، منشورات مؤسَّسة الصادق، طهران، ١٩٧٨م.
- شرح قطر الندى وبل الصدى، أبو محمَّد عبد الله جمال الدين ابن هشام الأنصاريّ (٧٦١هـ)، دار الكتب العلميَّة، بيروت، ط٤، ٢٠٠٤م.
- شرح الكافية الشافية، جمال الدين أبو عبد الله محمَّد بن مالك الطائيّ (٦٧٢هـ)، تحقيق: د. عبد المنعم أحمد هريريّ، دار المأمون للثراث، ط١، ١٩٨٢م.
- شفاء العليل في إيضاح التسهيل، أبو عبد الله محمَّد بن عيسى السلسيليّ (٧٧٠هـ)، تحقيق: د. الشريف عبد الله علي الحسينيّ البركاتيّ، مكتبة الفيصليَّة، مكَّة المكرَّمة، ط١، ١٩٨٦م.
- الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، شمس الدين السخاويّ، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت، د.ت.

- طبقات الشافعيَّة، جمال الدين عبد الرحيم الأسنويّ (٧٧٢هـ)، علَّق عليه: كمال يوسف الحوت، دار الكتب العلميَّة، بيروت، ط١/ ١٩٨٧م.
- الفصول الخمسون، زين الدين أبو الحسن بن عبد المعطي المغربيّ، المعروف بابن معطي (٦٢٨هـ)، تحقيق ودراسة: د. محمود محمَّد الطناحيّ، مطبعة عيسى البابيّ الحلبيّ وشركاؤه، د.ت.
- فوات الوفيات والذيل عليها، محمَّد بن شاكر الكتبيّ (٧٦٤هـ)، تحقيق: د. إحسان عبَّاس، دار صادر، بيروت، ١٩٧٣م.
- قضايا نحويَّة، د. مهدي المخزوميّ، المجمع الثقافي، أبو ظبي، ط١، ٢٠٠٢م.
- الكافية في النحو، ابن الحاجب (٦٤٦هـ)، مكتبة البشرى، كراتشي، باكستان، ط١، ٢٠٠٨م.
- كتاب سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر أبي بشر (ت١٨٠هـ)، تحقيق: عبد السلام محمَّد هارون، عالم الكتب، بيروت، ومطابع دار القلم في القاهرة، د.ت.
- اللمع في العربيَّة، ابن جنِّيّ، تحقيق: د. فائز فارس، دار الأمل، عمان، ١٩٨٨م.
- معارف الرجال في تراجم العلماء والأدباء، الشيخ محمَّد حرز الدين، علَّق عليه: الناشر محمَّد حسين حرز الدين، مكتبة آية الله العظمى المرعشيّ النجفيّ، مطبعة الولاية، قم، ١٣٠٥هـ.
- معجم البابطين لشعراء القرنَين التاسع عشر والعشرين، صادر عن

مؤسَّسة جائزة عبد العزيز سعود البابطين للإبداع الشعريّ (طبعة إلكترونيَّة).

- معجم البلدان، الشيخ شهاب الدين ياقوت بن عبد الله أبو عبد الله الحمويّ الروميّ (ت ٦٢٦هـ)، عني بتصحيحه وترتيبه ووضع كتاب المستدرك عليه المسمَّى (منجم العمران في المستدرك على معجم البلدان)، محمَّد أمين الخانجيّ، بقراءته على الأستاذ أمين الشنقيطي، طبع بمطبعة السعادة، مصر، ١٩٠٦م.
- معجم رجال الفكر والأدب في كربلاء، سلمان هادي آل طعمة، دار المحجَّة البيضاء، ١٩٩٩م.
- معجم المؤلِّفين تراجم مصنِّفي الكتب العربيَّة، عمر رضا كحالة، دار إحياء التراث، بيروت، د.ت.
- المفصَّل في علم العربيَّة، أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشريّ (٥٣٨هـ)، وبذيله كتاب المفضَّل في شرح أبيات المفصَّل، للسيِّد محمَّد بدر الدين أبي فراس النعسانيّ الحلبيّ، دار الجيل، لبنان، ط٢، د.ت.
- المقتضب، أبو العبَّاس المبرِّد (ت٢٨٥هـ)، تحقيق: محمَّد عبد الخالق عضيمة، مطابع الأهرام التجاريَّة، القاهرة، ١٣٨٥هـ.
- الميرزا محمَّد عبد الوهاب بن الهمدانيّ الحِلِّيّ (بعد ١٣٠٤هـ) حياته وآثاره، د. عليّ عبَّاس الأعرجيّ، مجلَّة تراث الحلَّة، تصدر عن العتبة العبَّاسيَّة المقدَّسة في كربلاء، السنة الأولى، مج١، ع٢، ٢٠١٦م.

- نتائج التحصيل في شرح كتاب التسهيل، لمحمَّد بن محمَّد بن أبي بكر الدلائيّ (١٠٨٩هـ)، تحقيق: مصطفى الصادق العربيّ، مطابع الثورة للطباعة والنشر، بنغازي، د.ت.
- هبة الشباب، محمَّد بن عبد الوهاب الهمدانيّ (١٣٠٥هـ) دراسة وتحقيق: د. ناصر عبد الإله دوش، وقاسم شهيد كاظم، مجلَّة كليَّة التربية للبنات للعلوم الإنسانيَّة، السنة العاشرة، ع١٩، ٢٠١٦ م.